مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ـ تصدرعن كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط ـ العدد(24) ـ 2016

دور السياسة النفطية في تعظيم العوائد النفطية في العراق للمدة (2003-2013)

م.م. حيدر عليوي شامي الساعدي
جامعة ميسان
كلية الإدارة والاقتصاد

م.م. ناجي رديس عبد
مديرة تربية الشطرة

المستخلص

ان البترول مصدر أساسي للطاقة واكتسب أهميته الإستراتيجية في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية بسبب وجود قابلية لنفاذ هذا المصدر، فهناك دول تعتمد على البترول ومشتقاته كمادة أولية تدخل في صناعاتها، و هناك دول تعتمد على إيرادات البترول ويعتبر من أهم الموارد التي تعتمد عليه الدول في تمويل موازناتها، وتعتبر دولة العراق من تلك الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على العوائد البترولية في الدخل، وبالتالي فإن اعتماد آليات متطورة لإدارة العوائد البترولية في ظل الأزمة بعد 2003 ينعكس على الموازنة العامة وكذلك على القرارات الاقتصادية والتنموية للدولة وعلى كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى، وقد تم دراسة تجارب بلدن نفطية لمعرفة كيف تم إدارة العوائد البترولية داخلها لغرض استفادة العراق من هذه التجارب .

Abstract

The oil is an essential source of energy and has gained strategic importance in the international political and economic relations because of the posibilty of running out this source, there are countries that depend on oil and its derivatives as raw material used in their industries, and there are countries that depend on oil revenues and is considered one of the most important resources that countries depend uponto finance their budgets , Republic of Iraq is one of those countries that rely mainly on oil revenues in income, so the adoption of developed mechanisms to manage petroleum revenues in the light of the crisis after 2003, reflected on the general budget as well as the economic and developmental decisions of the state and on all other economic sectors . It has been studying the experiences of oil countries to see how they manage the oil revenue for the purpose of Iraq benefiting from these experiences.

المقدمة:

ان البترول فضلا عن أهميته الإستراتيجية المتشعبة الاتجاهات أصبح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمخططات السياسة الدولية سواء كان ذلك بالنسبة للمستهلكين من الدول الصناعية المتطورة أو الدول النامية التي تفتقر إليه أو الدول المنتجة له ،فهناك دول تعتمد على البترول ومشتقاته كمادة أولية تدخل في صناعاتها، و هناك دول تعتمد على إيرادات البترول ويعد من أهم الموارد التي تعتمد عليه الدول في تمويل موازناتها، وتعد دولة العراق من تلك الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على العوائد البترولية في الدخل، وبالتالي فإن اعتماد آليات متطورة لإدارة العوائد البترولية في ظل الأزمة بعد 2003 ينعكس على

الموازنة العامة وكذلك على القرارات الاقتصادية والتنموية للدولة وعلى كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وقرابة أكثر من خمسة عقود من القرن العشرين، عكست التجربة العراقية افتقار سياستها الى اليات واضحة لإدارة الاقتصاد العراقي بشكل عام والقطاع البترولي بشكل خاص، بعد إن أخفقت برامج الحكومات التي تعاقبت على إدارة البلاد في بلورة إستراتيجية واضحة المعالم لتحرير الاقتصاد العراقي من عقدة الأحادية التي ركب موجتها منذ النصف الثاني من القرن الماضي، اذ أضحى استخدام العوائد المتحققة من مبيعات البترول الخام في سداد نفقات الدولة على الدفاع على حساب الإنفاق على الخدمات البلدية والاجتماعية والإنمائية،القاسم المشترك لتوجهات الدولة العراقية في مختلف مراحلها

أهمية البحث:

اكتسب البحث أهميته من خلال بيان دور البترول في اقتصاديات الدول المنتجة (المصدرة) للبترول، و كونها تطرح أهمية السياسة النفطية في تعظيم العوائد البترولية ، نظراً للأهمية البالغة التي تكتسبها العائدات البترولية في الوقت الراهن والمستقبل والتي تؤثر في اغلب اقتصاديات هذه البلدان وتم دراسة تجارب بعض البلدان النفطية لغرض الاستفادة من تجاربهم داخل العراق.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث حول قصور السياسة النفطية المتبعة في آليات إدارة العوائد البترولية في العراق مما يقلل من الآثار الاقتصادية لها وبالتالي ينعكس سلبا على تنفيذ الخطط التنموية في البلد.

فرضية البحث:

يفترض الباحث إن هناك آثار اقتصادية لسياسة النفطية المتبعة في العراق لغرض تعظيم العوائد البترولية وهذه الآثار تنعكس بدورها على المتغيرات الاقتصادية وهنا يسعى الباحث لتقييم وتحليل هذه الآثار.

أهداف البحث:

يسعى البحث هنا إلى دراسة وتحليل وتقييم الآثار الاقتصادية للسياسة النفطية المتبعة لإدارة العوائد البترولية من(2003-2013) في العراق على المتغيرات الاقتصادية ، ودورها في تطوير الإنتاج و مساهمتها في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى .

منهجية البحث:

يعتمد الباحث على أدوات الاستقراء والاستنباط وأستخدم المنهج الوصفي واعتمد في هذا المنهج في التعرف على ماهية العوائد البترولية و السياسة النفطية وكذلك مدى فاعلية آليات إدارة العوائد البترولية في قطاع البترول العراقي للمدة من(2003 _2013) في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ومدى مساهمتها في تمويل عجز الموازنة وكما استخدم المنهج التحليلي لتحليل البيانات المالية للموازنة العامة للدولة ولاسيما الإيرادات البترولية .

محتويات البحث :

قسم البحث الى مبحثين ، كان المبحث الأول بعنوان تطور حجم العوائد البترولية ودورها في الاقتصاد العراقي نتناول في هذا المبحث تكون العوائد البترولية ومدى درجة اعتماد الاقتصاد العراقي في معظم فعالياته ونشاطاته اعتمادا رئيساً على قطاع البترول ، وتناول المبحث الثاني: السياسات النفطية العراقية وآليات إدارة العوائد البترولية في هذا المبحث من الدراسة تم التركيز على أهم مقومات الدولة

الحديثة التي تستلزم منظومة إدارية متقدمة لإدارة العوائد البترولية خصوصا في البلدان المنتجة(المصدرة) للبترول، لضمان الحصول على أفضل نتائج وأكثر تأثيراً.

المبحث الأول

تطور حجم العوائد البترولية ودورها في الاقتصاد العراقي

طوال العقود الخمسة الأخيرة من القرن العشرين ظلت عوائد القطاع البترولي المصدر الأساس بل الوحيد الذي يمول برامج التنمية والإنفاق الاستثماري في العراق، وبالرغم من تزايد عائدات البترول وارتفاع معدلات الاستثمار ومعدلات النمو إلا إن الاقتصاد العراقي لم يصل الى مرحلة الانطلاق فقد أدى العجز في سياسات التنمية الصناعية والزراعية من تنويع مصادر تمويل الاقتصاد العراقي وتحريره من عقدة الاقتصاد الأحادي الجانب والاقتصاد الريعي[1].

كما يؤدي القطاع البترولي ممثلاً بإيراداته من الصادرات البترولية دورا مهماً في مختلف النشاطات الاقتصادية في العراق وقدم أسهم البترول في الدول المصدرة له بالنصيب الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي ومساهمته في تحديد الاستثمارات ومن ثم في تحديد اتجاهات التنمية، إضافة الى ذلك فإن للصادرات البترولية دوراً فاعلاً في هيكل التجارة الخارجية وتأثيرها الواضح في ميزان ألمدفوعات كما وتمثل العوائد البترولية احد مصادر تمويل الإيرادات العامة ولاسيما في الدول المنتجة(المصدرة) للبترول ، **وتتناول الدراسة في هذا المبحث ما يأتي:**

أولا ـ تطور حجم العوائد البترولية في العراق خلال المدة من(2003-2013) :

المعروف عن الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد ريعي، يعتمد على مورد واحد في تمويل موازنته ألعامة فالاقتصاد العراقي يعتمد بشكل أساسي على العوائد ألبترولية ويقع خلف تنمية الصناعة النفطية وتطور العوائد البترولية تاريخ من الصراع بين القوى الوطنية العراقية من جهة، والقوى الامبريالية ممثلة بالاحتكارات المستغلة من قبل شركات النفط الغربية من جهة أخرى.

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 أتسمت السياسة النفطية بمحاولة رفع مستويات الإنتاج لزيادة الإيرادات العامة، إذ اعتمدت الخطة الإستراتيجية التنموية العراقية عام 2004 رفع الإنتاج الى 1,8 مليون برميل يومياً، وصولاً إلى 2,34مليون برميل يوميا عام 2005، والوصول الى 2,7 برميل يومياً عام 2006 [2]، وفي عام 2007 كان المخطط له بأن يرتفع الإنتاج الى 3,5 برميل يوميا ،وجدول (1) أدناه يوضح صادرات البترول للفترة من (2003-2013).

الجدول (1)

الكمية المنتجة من البترول العراقي ومعدل التصدير اليومي للمدة (2003-2013) (مليون دينار)

السنة	الكميةالمنتجة (مليون برميل)	العوائد البترولية	المعدل اليومي للتصدير(مليون برميل)
2003	2.48	20349772,0	0.877
2004	1.900	30808541,6	1.525
2005	0.900	42379784,7	0.488
2006	1.310	52851810,9	1.20
2007	1.700	59018094,5	1.634
2008	1.650	87166401,2	1.85

[1] امال شلاش، عائدات النفط وتمويل التنمية في العراق، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية،مجلة الثقافة الجديدة، العدد311، دمشق، 2004، ص 5.

[2] وزارة التخطيط العراقية، الهيئة الاستراتيجية العراقية لأعادة أعمار العراق، ستراتيجية التنمية الوطنية (2005-2007)، بغداد 2004، ص11.

2009	1.600	55998048,1	1.590
2010	2.200	72905000,1	1.900
2011	2.100	115488367,3	1.900
2012	2.331	177337600	2.109
2013	2.400.	200282600	2.150

المصدر :التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، للسنوات من (2003 - 2013) .

من البيانات الواردة في الجدول (1) نلاحظ ، ارتفاع الإنتاج الى (2,48) مليون برميل يومياً وكذلك ارتفاع أسعار البترول الخام ألى (34) دولار للبرميل الواحد بعد الحرب ، أن صادرات البترول الخام ارتفعت، ويعود ذلك بالدرجة ألأساس الى رفع القيود التي كانت مفروضة عليه، لقد انعكس ذلك على عائدات تلك الصادرات التي بلغت (8)مليار دولار لعام 2003 ، وبلغت العوائد في عام 2004 الى حوالي (19509) مليون دولار محققة زيادة بنسبة مقدارها (183%) عن عام 2003.

أما عام 2005 وعلى الرغم من رفع الحصار الاقتصادي المفروض على العراق منذ عام 1990، الا أن قطاعاته الاقتصادية لازالت تعاني من التدهور وذلك بسبب استمرار وسوء الوضع الأمني، وتعطل الاستثمارات الخارجية والمحلية،اذ بلغ إنتاج البترول الخام (678,8) مليون برميل، كما وبلغت كمية النفط المصدر (488) مليون برميل، وبلغ معدل سعر البرميل المصدر (53,5) دولار للبرميل الواحد.

وفي عام 2007 ارتفعت الصادرات البترولية لاسيما بعد عودة تصدير البترول عبر المنفذ الشمالي وارتفاع سعر البرميل الى (62,67) دولار للبرميل الواحد، مقابل (55,56) دولار للبرميل الواحد عام 2006 ، أي زيادة بنسبة (19,8%) .

توضح مختلف المؤشرات الاقتصادية حدوث تطور إيجابي نسبي شهده الاقتصاد العراقي خلال عام 2008، فقد حقق هذا الاقتصاد معدلات نمو متفاوتة في كافة القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع الزراعي اذ يعود ذلك لارتفاع معدلات تصدير البترول الى (1,85) مليون برميل ، وارتفاع سعر البترول الى (88,8) دولار للبرميل الواحد عام2008 .

إذ تأثر الاقتصاد العراقي خلال عام 2009 بتداعيات الازمة المالية العالمية وذلك من خلال تراجع أسعار البترول عالمياً،اذ بلغ معدل سعر البرميل للبترول الخام (58,96) دولار مقابل (88,8) دولار لعام 2008 أي انخفاض بنسبة (33,6%) ، إلا أن الاقتصاد العراقي أستطاع خلال عام 2010 من تحقيق معدلات نمو معتدلة ومقبولة، نتيجة صعود أسعار البترول الخام إلى (75,71) دولار للبرميل الواحد مقابل (58,96) دولار عام 2009 أي ارتفاع بنسبة (82,2%).

اذ ازدادت واردات العراق النفطية في عام 2011 نتيجة الى زيادة الكمية المنتجة والمصدرة اذ بلغ متوسط سعر البرميل (103) دولار للبرميل الواحد مقابل (75,71) دولار للبرميل الواحد عام 2010، أي تحقيق صعود في الأسعار بنسبة مقدارها (37,3%) وحقق قطاع البترول عوائد بلغت (98,1) تريليون دينار عراقي.

واستمر زيادة الكميات المنتجة من النفط حيث وصلت الى 2331مليون برميل وكذلك ارتفاع أسعار النفط اذ وصل سعر البرميل الى 107 دولار ، وقد انخفضت واردات العراق من النفط وذلك يعود للسببين الأول انخفاض كميات النفط المنتجة والمصدرة وثانيا انخفاض الأسعار اذ انخفضت من 107 دولار للبرميل عام 2012 الى 103دولار للبرميل عام 2013 ،ان انخفاض أسعار النفط ينعكس سلباً على اقتصاديات الدول المنتجة وتقلل الاستثمارات المطلوبة في القطاع النفطي، لكنه في الوقت نفسه سيزيد من استهلاك النفط وينعش الاقتصاد العالمي[1].

[1] د.نبيل جعفرعبد الرضا ، اقتصاد النفط ، لبنان، دار إحياء التراث العربي ، 2011 ، ص 102.

ثانيا- دور العوائد البترولية في الاقتصاد العراقي:

يعتمد الاقتصاد العراقي بالدرجة الأساس على البترول وعوائده اذ تعد هذه العوائد العمود الفقري للاقتصاد العراقي وتشكل عوائد البترول نحو (54%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ونحو (43%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وكما يولد أكثر من (99%) من قيمة الصادرات، وتمول ما يقارب أكثر من (90%) من إيرادات الموازنة العامة لذا نسعى هنا للتعرف على العلاقة بين العوائد البترولية وبعض المتغيرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي، وبيان مدى اعتماد ومساهمة العوائد في هذه المتغيرات .

1- العوائد البترولية ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي :

تحتل العوائد البترولية المرتبة مهمه من حيث نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، منذ اكتشاف هذا المورد ولغاية اليوم وبالرغم من كافة التوجهات الخاصة بتنويع مصادر الدخل وتقليل نسبة الاعتماد على العوائد البترولية كمصدر رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي الا إنه لا يزال يحتل المرتبة الأولى .

في عام 2004 بعد سيطرة الحكومة العراقية على قطاع البترول ارتفعت العوائد البترولية الى (30808541,6) دينار بالأسعار الجارية و (19789,4) دينار بالأسعار الثابتة، وبلغت قيمة الناتج المحلي (53235358,7) دينار وبالأسعار الجارية، وكانت نسبة المساهمة (75,8%) بالأسعار الجارية و (47,5%) بالأسعار الثابتة.

الجدول (2)

مساهمة العوائد البترولية في الناتج المحلي الإجمالي (2033-2013)

بالأسعار الجارية

السنة	العوائد البترولية	الناتج المحلي الاجمالي (بالدينار)	نسبة مساهمة عوائد البترول في الناتج%
2003	20349772,0	29585788,6	68,7
2004	30808541,6	53235358,7	75,8
2005	42379784,7	73534598,6	57,6
2006	52851810,9	95587954,8	50,2
2007	59018094,5	111455813	53,9
2008	87166401,2	157026061,6	55,98
2009	55998048,1	130642187,0	40,12
2010	72905000,1	158521511,5	42,8
2011	115488367,3	211309950,6	54,4
2012	177337600	251.900.000	70.4
2013	200282600	267.400.000	74.9

المصدر: وزارة التخطيط العراقية، مديرية الحسابات القومية، للسنوات من (2003-2013) .

وفي عام 2007 ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (111455813) دينار وبالأسعار الجارية، بعد أن كان (95587954,8) دينار عام 2006، وبلغت العوائد عام 2007 (59018094,5) دينار بالأسعار الجارية اي أن نسبة مساهمة العوائد في الناتج المحلي الإجمالي بلغت(53,9%) ، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى (عدا الزراعة)، والتحسن النسبي في الوضع الأمني والاقتصادي للبلد، وزيادة العوائد البترولية، لاسيما بعد عودة التصدير عبر المنفذ الشمالي

وارتفاع صادرات النفط الخام، وزيارة سعر برميل البترول لعام 2007 إلى (62.67) دولار للبرميل الواحد مقابل (55.56) دولار للبرميل الواحد عام 2006، اي زيادة بنسبة (12.8) .

وبلغ الناتج المحلي الإجمالي (157026061,6) دينار بالأسعار الجارية عام 2008 وبلغت العوائد البترولية (87166401,2) دينار، أي أن نسبة المساهمة بلغت (55,98%) ، لقد كان النمو في الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام حصيلة لمعدلات نمو حققتها بعض القطاعات الاقتصادية باستثناء (قطاع الزراعة)،سيما قطاع البترول اذ ازدادت عائدات البترول نتيجة لارتفاع كميات البترول المصدر وارتفاع سعر البرميل من البترول الخام إلى (88,8) دولار، أي أن نسبة الزيادة في سعر البرميل بلغت (35,8) عن العام السابق .

تشير البيانات الإحصائية وكما في الجداول السابقة ، إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى (130642187,0) دينار وبالأسعار الجارية عام2009 ، مقابل (157026061,6) دينار عام 2008، بنسبة (10,7)، ويعود ذلك التراجع إلى انخفاض أسعار البترول الخام بسبب تداعيات الأزمة المالية ألعالمية وارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى.

تشير البيانات السابقة إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الجارية إلى (158521511,5) دينار عام 2010، مقابل (130642187,0) دينار عام 2009 ، ويعود الفرق في معدلات الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الى الارتفاع قي أسعار البترول ، فقد أرتفع سعر البرميل من البترول الخام بنسبة (28,2) قياسا بالعام السابق الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مساهمة قطاع البترول في الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الجارية والثابتة.

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 إلى (211309950,6) دينار بالأسعار الجارية مقابل (158521511,5) دينار عام 2010، ويعود الفرق في الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع الحاصل في أسعار البترول، إذ أرتفع سعر البرميل الخام لهذا العام بنسبة (37,3) قياساً بالعام السابق[1] ، وقد ازداد الناتج المحلي الإجمالي لعام 2012 اذ بلغ (251.900.000) بسبب ارتفاع أسعار النفط اذ وصلت إلى 107 وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 آذ وصل إلى (267.400.000) .

2- العوائد البترولية ومساهمته في الموازنة العامة:

يعد البترول شريان الحياة الاقتصادية في العراق ودعامة أساسية في بناء اقتصاده، ومصدر رئيسي لعائدات الحكومة، فقد شهد الاقتصاد العراقي لعقود من الزمن أنواعاً متباينة ومتعددة من الأزمات وقد انعكست تلك الأزمات على مسيرة العراق التنموية بشكل عام والاستثمارية بشكل خاص والتي نلاحظها في الموازنة العامة، فتوضح الموازنة العامة حال الاقتصاد العراقي الذي تميز باستمرارية اعتماده على العوائد البترولية كمصدر لتمويل الإنفاق العام وكمصدر للسيولة النقدية وجدول (3) يوضح العوائد البترولية في الموازنة العراقية.

[1] وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، التقرير الاقتصادي العراقي لعام 2011، ص 17.

الجدول(3)
أهمية العوائد البترولية في الموازنة العامة العراقية للمدة (2003-2013) (مليون دينار)

السنة	العوائد البترولية	أهمية العوائد	الإيرادات الأخرى	الإيرادات الكلية	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	مجموع النفقات
2003	15728387	98.4	257140	15985527	4614080	287881	4901961
2004	32593011	98.8	395839	32988850	27597167	3924260	31521427
2005	39448514	97.5	997226	40445740	27661240	3765018	31426258
2006	46873253	95.4	2225586	49098839	35046573	5276827	40323400
2007	49557283	95.2	2489415	52046698	29848652	3696491	33545143
2008	70124	98.63	967	71091	44190	15213	59403
2009	43309.2	91.9	3803.4	47112.6	39476	13091	52567
2010	57125	96.2	2279	59404	64351	19472	83823
2011	71872.5	90.7	9062.3	80934.8	66596.474	30066.292	96662.766
2012	1264355	95	126595	225303075	696190	207560	903750
2013	1255340	92	144113	26964786	722260	346470	1068730

المصدر: الموزانة العامة العراقية، دائرة الموازنةللسنوات من 2003 – 2007 ، البنك المركزي العراقي، الديرية العامة للإحصاء والأبحاث للسنوات (2008 - 2013)، وعلى تقرير الاقتصاد العراقي الصادر من وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية.

وعند التدقيق في بيانات الجدول (3) نلاحظ ارتفاع النفقات العامة (الجارية والاستثمارية) بمعدلات أكبر من الإيرادات العامة في الموازنة مما أوجد عجزاً في الموازنة خلال هذه المدة ، بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وتغيير النظام السياسي في العراق، فأن الموازنة العامة بعد عام 2003 في العراق لم تخضع في أعدادها لأولويات مدروسة وإنما خضعت في أعداها وتقديراتها لارتفاع أسعار النفط أو انخفاض العوائد، وأن السلطات المالية في العراق تجاهلت الآثار السلبية التي يولدها الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة.[1] أن اعتماد البلاد الكبير على العوائد البترولية في تمويل الجزء الأعظم من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري يعود إلى انخفاض الإيرادات الأخرى، فقد شكلت العوائد البترولية (15728387) مليون دينار أي ما نسبته (98,4) من الإيرادات الكلية ، وجدول (3) يوضح الإيرادات العامة والنفقات العامة بعد(2003-2007) واستمرت العوائد البترولية بالارتفاع طوال هذه المدة وازدادت نسبة مساهمة العوائد في الإيرادات العامة حتى بلغت عام 2008 (49557283) مليون دينار وبنسبة (95,2%) في حين بلغت الإيرادات العامة في العام نفسه (52046698) مليون دينار، وبالنسبة لإجمالي النفقات العامة بشقيها "النفقات الجارية والاستثمارية" فقد ارتفع إجمالي الإنفاق من (4901961) مليون دينار عام 2003 إلى (33545143) مليون دينار عام 2007 وبعدل نمو جاري سنوي (16,8 -)، ويعود الارتفاع العام في إجمالي الإنفاق العام إلى الارتفاع في النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية، فقد بلغ مجموع الإنفاق الجاري للفترة من (2003 - 2007) مبلغ قدره (124767712) مليون دينار، والنفقات الاستثمارية للمدة نفسها (16950477) دينار وان هذا الارتفاع جاء نتيجة ضخامة حجم القطاع العام ، والإنفاق المتزايد لإعادة أعمار ما دمرته الحروب ومرتبات القطاع العام، وأن الارتفاع في الإنفاق الجاري جاء نتيجة تعديل نظام رواتب الموظفين والمتقاعدين.

[1] مظهر محمد صالح، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق، بحث منشور، البنك المركزي العراقي، 2006، ص2.

إما في عام 2008 سجلت الإيرادات العامة ارتفاعا بلغت نسبته (54%) عن عام 2007، وبلغ الفائض المالي مبلغ قدره(11688) مليار دينار، أن هذا الارتفاع في الإيرادات العامة ناتج عن ارتفاع العوائد البترولية والتي تشكل ما نسبته (98%) من إجمالي الإيرادات العامة، وما يترتب على ذلك ناجمة عن التغيرات الحاصلة في أسعار النفط الدولية ، ونلاحظ ان في عام2008 بلغت الإيرادات العامة للموازنة في العراق (71091) مليار دينار في بلغت مساهمة العوائد البترولية فيها بمبلغ (70124) مليار دينار وبلغت قيمة الإيرادات الأخرى (967) مليار دينار، بالنسبة للإجمالي الإنفاق العام فقد سجل إنفاقا قدره (59403) مليار دينار بلغت النفقات الجارية منه (44190) مليار دينار في حين بلغت النفقات الاستثمارية (15671) مليار دينار، سجلت الإيرادات العامة في عام 2009 إنخفاظاً بنسبة (33,7%) عن العام السابق، اذ بلغت العوائد البترولية (43309,2) مليار دينار في حين بلغ إجمالي الإيرادات العامة (47112,6) مليار دينار بمعنى أن العوائد شكلت أهمية نسبية قدرها (91,9) من إجمالي الإيرادات، وأن الانخفاض في الإيرادات العامة يعود إلى انخفاض العوائد البترولية نتيجة تأثر الاقتصاد العراقي بتداعيات الأزمة العالمية وذلك من خلال تراجع أسعار البترول، وبلغ العجز في الموازنة (5454,4) مليار دينار، وبلغت النفقات العامة (52567) مليار دينار وكانت حصة النفقات التشغيلية ما يقارب (39476) مليار دينار بنسبة (75%) من إجمالي النفقات العامة، وبلغت حصة النفقات الاستثمارية (13091) مليار دينار وبنسبة (24,9%) من إجمالي الإنفاق العام،لا تختلف موازنة عام 2010 عن سابقتها من الموازنات العامة للسنوات السابقة من حيث تبوأ العوائد البترولية المقام الأول في سلم مكونات الإيرادات العامة ، إذ لا تزال العوائد البترولية تشكل ما نسبته (96%) من أجمالي الإيرادات العامة بالنسبة لعام 2010 اذ بلغت الإيرادات العامة (59404) مليار دينار وكانت قيمة العوائد البترولية مبلغ (57125) مليار دينار، شهد عام 2010 حصول زيادة في الإنفاق الحكومي مقارنة بعام 2009 فبعد أن كانت النفقات التشغيلية عند حدود (39476) مليار دينار ارتفعت إلى (64351) مليار دينار عام 2010، أن هذه الزيادة جاءت نتيجة لتضخم عدد من فقرات النفقات الجارية ولاسيما نفقات فقرة تعويضات الموظفين والتي بلغت عام 2010(28758,60) مليار دينار [1]،اتخذت النفقات الاستثمارية مساراً متصاعداً خلال عام 2010 مقارنة بالعام السابق والتي جاءت متلائمة مع سعي خطة التنمية الوطنية (2010-2014) لإحداث زيادة في النفقات الاستثمارية من أجمالي النفقات العامة للدولة بما يسهم في دعم النمو والنهوض بالواقع الاقتصادي من خلال تأهيل البنى التحتية وخلق فرص عمل في مجالات الطاقة والكهرباء والإسكان، فقد بلغت النفقات الاستثمارية لعام 2010 مبلغ قدره (83823) مليار دينار وشكلت ما نسبته (23,22%) من إجمالي النفقات العامة، في حين بلغ العجز لهذا العام (5454,4-) مليار دينار، وأرتفع إجمالي الإيرادات العامة إلى (80934,8) مليار دينار عام 2011 بلغت العوائد البترولية منها(71872,5) مليار دينار اي شكلت ما نسبته (90,7%) من إجمالي الإيرادات العامة وان ذلك يوضح الوضع الأخير للوضع المالي للعراق معرض للخطر بسبب الاعتماد الكبير على العوائد البترولية ونرى ارتفاع الإيرادات خلال عام 2012 وذلك لارتفاع سعر النفط الى 107دولار للبرميل وإما في عام 2013 نلاحظ انخفاض كميات الإنتاج وكذلك هناك انخفاض في أسعار النفط إذا وصل سعر البرميل الى 103دولار لبرميل اذ استمرار انخفاض اسعار النفط يؤثر على مسار التنمية الاقتصادية المنشودة للعراق وينعكس سلبا على حياة الفرد العراقي .

[1] وزارة التخطيط العراقية، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، التقرير الاقتصادي العراقي لعام 2010، بغداد، ص 63.

المبحث الثاني

السياسة النفطية العراقية واستثمار العوائد البترولية في تطوير القطاع النفطي للمدة

(2003-**2013**)

يعتمد الاقتصاد العراقي اعتمادا شديدا على عوائد تصدير النفط كمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فان أي محاولة لإعادة بناء هذا الاقتصاد تتطلب سياسة نفطية واعية تقوم على أصلاح جميع مفاصل القطاع النفطي ، فالحروب والعقوبات الاقتصادية قد أدت الى تدمير البنى التحتية للقطاع النفطي[1] . ، ونركز في هذا المبحث على الآليات التي اعتمدت في إدارة العوائد البترولية في البلدان الأخرى ومنها العراق ، **وسيتم تناول في هذا المبحث ما يأتي :**

أولا- السياسة البترولية العراقية للمدة من (2003-2013) :

أستمر العمل بالسياسة البترولية خلال مدة التسعينات كما كان معمول بها في المدة السابقة لها والمتمثلة بالاعتماد بشكل مطلق على زيادة الإنتاج وتصدير البترول، وأن السياسة البترولية خلال هذه المده استهدفت استخراج البترول لتحقيق اكبر قدر ممكن من العوائد، ولكنها واجهت معوقات أضعفت أدائها، ومن هذه المعوقات الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية، فانخفضت العوائد البترولية بشكل كبير بسبب انخفاض الكميات المصدرة من البترول جراء العقوبات الدولية وكذلك انخفاض أسعار البترول، أما بعد 1996ارتفعت العوائد البترولية بشكل تدريجي لاسيما بعد توقيع مذكرة التفاهم وتطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء[2].

ويؤكد خبراء الصناعة البترولية أن السياسة البترولية في العراق أخفقت في تطوير الصناعة البترولية، فالخزانات أصيبت بأضرار والبنية التحتية بما فيها الآبار والأنابيب ومحطات الضخ والموانئ في حالة بائسة والمعدات أغلبها تعرض للصدأ، وأن تطوير الصناعة البترولية ومعداتها وبنيتها التحتية تحتاج إلى جهود كبيرة وسياسة بترولية تكثف الجهود لإعادة أعمار القطاع البترولي[3] .

وكل ذلك يتطلب وضع سياسة بترولية تكون جزء من السياسة الاقتصادية تأخذ في اعتبارها مسألتين مركزيتين أولهما ربط إنتاج وتصدير البترول بحاجة الاقتصاد الوطني، وثانيهما ربط الاستثمارات بالقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني العراقي.

إما بعد 2003 فأن ما حدث أبان مدة الثمانينات والتسعينات وكذلك حرب الخليج الثالثة، قد أسفر عن تدمير شبه كامل لكل القطاعات الاقتصادية ، وكذلك فقدان الجانب الأمني كل ذلك ترك آثاره على القطاع البترولي[4].

وقد اعتمدت السياسة البترولية بعد عام 2003 تعظيم وزيادة الإنتاج والعمل على تصديره من أجل زيادة العوائد البترولية لحاجة البلد للعوائد للأعمار وتطوير القطاعات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وقد أعلنت وزارة النفط العراقية أن هدفها هو أنتاج (6) مليون ب/ي ويحتاج القطاع البترولي من (25 -75) مليار دولار لكي يستطيع العراق الوصول إلى الإنتاج بهذا المستوى، ولآجل تحقيق هذا الهدف ذهبت السياسة البترولية لتطوير الحقول المكتشفة لزيادة الإنتاج فهناك (80) حقلاً مكتشفاً وأن فقط (17) حقلاً منتجاً من مجموع هذه الحقول، وان الحقول المنتجة الإنتاج فيها ليس بطاقتها القصوى نتيجة عدم إدخال التقنيات الحديثة في كافة مجالات الصناعة البترولية والتي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، بل أدى إلى اللجوء

---

[1] عبد علي كاظم المعموري وآخرون، مستقبل التواجد الأمريكي في العراق، مجلة أبحاث عراقية، العدد 22، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2007، ص 62.

[2] Kamil K.Al-adh, Optimization Policies for the Management of the Iraqi Oil Extraction Industray, Asearch Paper delivered at the international conference on oil and Gas policies in Iraq, the French Institute for research in coopration with Iraqi center for searches, paris, 2005, p9.

[3] فلاح خلف الربيعي، سبل مواجهة آثار برامج التكييف الهيكلي على الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد 26، 2006، ص 6.

إلى بعض الطرق غير العملية ولاسيما أثناء مدة الحصار الاقتصادي إلى نتائج خطيرة يصعب تجاوزها[1].

وقد تعددت الخيارات بعد عام 2003 إمام السياسة البترولية فاتخذت عدة إشكال يمكن استخدامها للمساهمة في تطوير القطاع البترولي العراقي، وهذه الخيارات هي:

1- الاعتماد على شركات النفط الوطنية ذهب أصحاب هذا الاتجاه الى أن تواصل الشركات الوطنية إدارة وتشغيل المشاريع البترولية، كما هو الحال في العديد من البلدان المصدرة للبترول، في فنزويلا وإيران والمكسيك، وهذا الاتجاه يؤيدهُ معظم العاملين في القطاع البترولي بسبب، أن هذا الأسلوب هو المعمول به منذ بداية السبعينيات وقد حققت الشركات الوطنية انجازات مهمة في مجالات متنوعة من الصناعة البترولية، فضلا عن أن هذه الشركات نجحت في إدارة هذا القطاع في أصعب الظروف في فترة حرب الخليج الأولى والثانية، وإعادة أعمار ما خلفته هذه الحروب من تخريب ودما ونقص قطع الغيار بسبب ظروف الحصار والحروب.[2]

وفي هذا الأسلوب تتخذ الدولة كل القرارات وتحصل على كل العوائد البترولية وإمكانية الدولة في إنفاق هذه العوائد على تقديم خدمات كالصحة والتعليم، وبسبب اعتماد الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة على هذه العوائد فأن القرارات الاستثمارية تكون معتمدة على تلك العوائد، ويعد العراق من أوائل الدول العربية التي سعت إلى بناء كادر وطني فقد تم إرسال بعثات في المجال البترولي منذ خمسينيات القرن العشرين، مما وفر للقطاع البترولي العراقي كوادر فنية وهندسية وإدارية فضلاً عن الخبرة التي اكتسبت في شؤون التنقيب والحفر والإنتاج، ويمكن الاعتماد على هذا الكادر في إدارة القطاع البترولي.[3]

2- الاعتماد على شركات النفط الأجنبية اما أصحاب هذا الاتجاه فيتضمن رأيهم الاعتماد على الشركات البترولية الأجنبية لتطوير القطاع البترولي– وذهب إلى هذا الاتجاه السياسيون العراقيون الذين كانوا يقيمون في الخارج - وقد اتبعت هذه السياسة البلدان المصدرة للبترول المعروفة بالتشدد في سياستها البترولية كفنزويلا والجزائر فقد قامت هذه الدول بفتح المجال للقطاع الأجنبي للاستثمار في قطاعها البترولي، وقد قامت الحكومة العراقية بالفعل بدعوة الشركات الأجنبية الى مناقصات للاستثمار في القطاع البترولي.وكان السبب وراء فتح المجال للشركات الأجنبية للاستثمار في القطاع البترولي العراقي هو إدخال التكنولوجيا المتطورة والخبرة العالمية للعراق والاستفادة منها في تطوير ورفع سقف الإنتاج البترولي.[4]

ومن أسباب التوجه الى دعوة الشركات الأجنبية هو التدهور المالي وزيادة العجز في ميزان المدفوعات العراقي وتفاقم المديونية وفشل الخطط التنمية في العراق وتوصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كحل للمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العراق، وكذلك تماشياً مع التوقعات المستقبلية للطلب العالمي على البترول يسعى العراق في هذا المجال الى تعزيز طاقته الإنتاجية لتلبية الطلب العالمي، وكما أن المشاريع الاستثمارية في القطاع البترولي بشقيها الإستخراجي والتحويلي تستوعب استثمارات واسعة لا تتمكن الدولة وحدها من تنفيذها ما لم تعتمد على الشركات الأجنبية في بعض المشاريع البترولية. [5]

3- الخصخصة في القطاع النفطي بعد عام 2003 شهد العراق تغيريا جذرياً على كافة المستويات وبدأ مرحلة جديدة تدعو إلى إيقاف سيطرة الدولة على الثروة البترولية وتبني أسلوب الخصخصة من

---

[1] كاظم مجبل مشلوش، دراسة عن آلية مقترحة للنهوض بالصناعة النفطية في العراق، مجموعة الانفراج النفطية، 2006، ص4.

[2] رمزي سلمان، السياسة النفطية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 305، بيروت، 2004، ص 96.

[3] ابراهيم بحر العلوم، النفط والسياسة النفطية في العراق الجديد، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الاولى، بيروت، 2006، ص 88.

[4] رمزي سلمان، السياسة النفطية، مصدر سابق، ص 98.

[5] يحيى حمود حسن، خصخصة القطاع النفطي في العراق الممكنات والتحديات، الاقتصادي الخليجي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 14، 2007، ص 99.

خلال دعوة القطاع الخاص للمشاركة في إدارة القطاع البترولي مدعوماً بسياسة صندوق النقد الدولي، وبالرغم من أن الحكومة العراقية قامت منذ عام 1987 بخصخصة جانب مهم من الصناعة البترولية فيما يتعلق بتوزيع المشتقات والسماح للقطاع الخاص ببناء وإدارة محطات تعبئة الوقود، والتجهيز المباشر للمواطنين بمختلف المشتقات البترولية، وبعد زيادة الحاجة لاستيراد المشتقات البترولية بعد عام 2003 أصدرت وزارة النفط قانون سمحت بموجبه لشركات القطاع الخاص العراقي أو الأجنبي باستيراد المشتقات البترولية حسب المواصفات العالمية وبيعها. [1]

وتلجأ الدولة إلى خصخصة بعض النشاطات والشركات الغير رئيسية التابعة لشركات البترول الوطنية من خلال بيع بعض موجوداتها لمستثمرين محليين او أجانب، ويسمى ذلك بالخصخصة الجزئية، ويزداد التفكير بهذه الطريقة عندما تنخفض أسعار البترول وعندما تواجه الحكومة صعوبة اكبر في تلبية مطالب المتزايدة للقطاعات الأخرى الغير بترولية، فطبقت هذه الطريقة في الإمارات العربية حيث قامت شركة ابو ظبي في خصخصة بعض الشركات التابعة لشركة نفط ابو ظبي، وترغب الحكومتين السعودية والجزائرية في خصخصة بعض مصافيها، وطبقت كذلك في شركة كستاتول النرويجية وبتروناس الماليزية لكن على الرغم من الخصخصة الا أن الحكومات ظلت تمتلك الأسهم الأكبر فيها. [2]

ثانيا- التجارب الدولية في مجال استثمار العوائد النفطية والدروس المستفادة :

من الطبيعي بالنسبة للعراق بعد تعرضه طوال ثلاث عقود من الحروب والحصار والعزلة الدولية والاحتلال، إن يأخذ بدراسة تجارب الدول في مجال إدارة قطاعه البترولي، وذلك للاستفادة من تجارب هذه الدول وإمكانية تطبيقها في عراق اليوم بعد 2003، ومن اهم هذه التجارب هي :-

1 ــ التجربة النرويجية:

من حسن حظ النرويج إن اهتمام شركات النفط بالتنقيب في مياهها الإقليمية بدء في وقت متأخر بالنسبة إلى بقية الدول الكبرى المنتجة للبترول، كما أن لظروف النرويج ومستوى التقدم أثر إيجابي كبير في نجاحها في إدارة قطاع البترول، فقد كانت تتمتع باقتصاد متكامل منتعش، يتميز بأساس صناعي مرموق، وبحكم توفر الشلالات الطبيعية تتميز النرويج بمصادر مستدامة للطاقة، أدت إلى انخفاض استيراداته البترولية مقارنة بباقي دول أوروبا التي كانت تعتمد كلياً على استيراد البترول [3].

بعد اكتشاف حقل (أكو فيسك) عام 1969 استمرت الاستكشافات في منطقة أكو فيسك بالذات وفي مناطق أخرى من بحر الشمال، لم تترك هذه النتائج للشك في أن النرويج قد دخلت فعلاً في عهد جديد، وبدلاً من التركيز على المغريات المترتبة على هذه الثروة غير المتوقعة كما يحدث في الدول الأخرى احتفظت النرويج بهدوء كامل في مواجهة هذه الاكتشافات الجسيمة، وكان السب وراء هذا التأني هو كسب الوقت لتهيئة البلد اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً لتقبل صناعة النفط والاستفادة منها.

قبل اكتشاف البترول كانت ظروف النرويج أكثر ملائمة للنجاح إذا ما قورنت بغيرها من الدول التي سبقتها في صناعة البترول [4]، فقد كانت النرويج عند بداية صناعة البترول من الناحية الاجتماعية يتمتع بمجتمع منظم ومستقر على مستوى عالي للمعيشة اذ تتوفر العناية لكل المواطنين بدون استثناء ،وبحكم جمال الطبيعة النرويجية، كان وما يزال النرويجيون يميلون في أسلوب حياتهم اليومية إلى تفضيل القيم المعنوية والروحية على القيم المادية.

ومن الناحية الاقتصادية فقد تمتع الاقتصاد النرويجي باقتصاد كامل ومنتعش يتميز بأساس صناعي مرموق، بحكم توفر الشلالات الطبيعية تميز البلد بمصادر مستدامة للطاقة أدت إلى انخفاض استيراداته

---

[1] صباح صادق جعفر، قانون أستيراد وبيع المنتجات النفطية رقم (9) لسنة 2006، الطبعة الاولى، بغداد، 2006، ص 6.

[2] مجيد الهيتي، مساهمة في النقاش حول نفطنا، مركز الرافدين للدراسات الإستراتيجية، مجلة الثقافة الجديدة، دمشق، 2003، ص 8.

[3] إبراهيم شريف وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 345.

[4] فاروق القاسم، النموذج النرويجي أدارة المصادر البترولية، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني لثقافة والفنون –الكويت ، 2010 ،ص273.

البترولية مقارنة ببقية الدول الأوربية التي تعتمد كلياً على استيراد البترول، وكما هو معروف فأن للنرويج تقاليد طويلة ومتطورة في الملاحة وصيد الأسماك، مما أدى إلى تجارة واسعة النطاق لاسيما مع أوروبا وأمريكا .

ففي عام 1990مرر البرلمان النرويجي قانون صندوق النفط الحكومي ليكون هذا الصندوق داعماً لإدارة طويلة الأجل لإيرادات قطاع البترول والعمل على تركم الأصول المالية الحكومية من اجل التعامل مع الالتزامات المالية الكبيرة في المستقبل والمتعلقة بمتطلبات الإنفاق العام في مجال التقاعد وشيخوخة السكان والرعاية الصحية[1]. ويقوم هذا الصندوق بفصل عائدات الدولة من البترول عن الاقتصاد الوطني وعن الاستهلاك الداخلي ويشكل في الوقت نفسه احتياطياً يحمي اقتصاد البلد من الذبذبات العنيفة في أسعار البترول[2].

وفي عام 1996 تم تحويل الأموال لأول مرة من خزينة الدولة إلى الصندوق، وفي عام 1998 تم السماح بتوظيف أموال الصندوق في أسهم تجارية، وتم تسمية الصندوق بـ (صندوق التقاعد)، ويشمل الصندوق فضلا عن عوائد البترول ربح الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق، وتتولى وزارة المالية المسؤولية العليا لإدارة صندوق التقاعد، وقد عهدت وزارة المالية مهام إدارة الصندوق للبنك المركزي النرويجي، وكقاعدة عامة اتفقت عليها الأكثرية من السياسيين في البلد، يجب أن لا يتجاوز النقص في الميزانية تحت الظروف الاعتيادية نسبة تزيد على 4% من الربح السنوي الاستثمارات التي يتولاها الصندوق، ومن الناحية طويلة الآجل يعمل الصندوق ومن خلال الدور الادخاري الحالي الذي يقوم به فأنه سوف يعمل على تغطية وتمويل النفقات العامة في المستقبل.[3]

2 ــ نموذج الإسكا:

يعد أول من طرح فكرة تبنى نفط الإسكا في توزيع الإيرادات البترولية العراقية الاقتصادي الامريكي ستيفين كليمونز نائب رئيس مؤسسة أمريكا الجديدة للأبحاث، فقد رأى أن أقامة صندوق عراقي، على غرار ماهو موجود في ولاية الإسكا ، يعد أفضل طريق لتجنب قيام نظام استبدادي أخر، و لتجاوز الكوارث التي انطوت عليها التجربة العراقية، بل وسوء استخدام الثروة لدى العديد من التجارب في الدول النامية المنتجة للنفط بعد ذالك بأيام دعا سكوت بارى أستاذ الاقتصاد في (جامعة فيرموت) الأمريكية والمسؤول السابق في البنك المركزي الامريكى إلى الإسراع في تطبيق نموذج الإسكا لأنه يتطابق مع الهدف الامريكى المعلن للإدارة الأمريكية في تطوير الديمقراطية في العراق لأنه يساعد في توحيد البلاد سياسيا وفى ردم التفاوت الاقتصادي.

فان أقامة ديمقراطية حقيقة في العراق لن تكتمل من دون ربط العراقيين بمصلحة اقتصادية من خلال التوزيع المباشر للثروة النفطية، في ستينيات القرن العشرين بدء الإنتاج لأول مرة في الإسكا وتحديداً من أول حقل كبير فيها عام 1967 من حقل (Mc Arthur River)، وفي السبعينيات من القرن العشرين وفي أثناء مد خط الأنابيب لنقل البترول عبر ولاية الإسكا إلى خليج برود هو فأدركت حكومة الإسكا أن هناك إيرادات بترولية كبيرة قادمة، صوت المواطنون في الإسكا عام 1976 على تعديل الدستور بهدف أقامة صندوق الإسكا الدائم لينهض بإدارة واستثمار 25% من إيرادات حكومة الولاية من النفط ، ويخضع الصندوق إلى إدارة مجلس أمناء خاضع للسيطرة أمام الحكومة ومواطني الولاية وتوزع عوائد استثماراته على مشاريع البنية التحتية مع توزيع المتبقي بشكل إرباح سنوية عل مواطني الولاية[1]، واهم ما يميز الصندوق هو انه يقوم كل عام بتوزيع إرباح على كل من ثبت إقامته سنة في الولاية وفى عام 2002 بلغت الإرباح (1540) دولار لكل فرد، إن الدعوة لاقتداء العراق بتجربة الإسكا

---

(1) Adnan Hassan, Apractical Guide to Soverigen wealth Funds, London, Euromoney instiutional investor pic, 2009, p165.

2-فاروق القاسم، النرويج كسب نعمة النفط وتجنب نقمتهُ، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متوفر على الرابط التالي:

Htpp:// www. Iraqi economists.net..

(3) ابراهيم شريف وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، مركز دراسات الوحدة العربة،مصدر سابق ، ص 359.

(1) علي عجيل منهل، الأصدقاء الأمريكيين ونموذج نفط الإسكا، الحوار المتمدن، بغداد، العدد 2899، 2010.

وتكوين صندوق العراقيين يخصص له جزء من إيرادات النفط لتعوزيها مباشرة على المواطنين ، وقد اعتمدت هذه الدعوة على تقدير عوائد البترول العراقية بين 15 الى 20 مليار دولار سنويا أو ما يعادل حصة تصل الى 900 دولار للفرد بافتراض عدد السكان 22 مليون نسمة .

إن هذا النموذج قد نادت به بعض الأوساط الأكاديمية في الغرب بعد حرب 2003 على العراق، حول إمكانية إقامة "صندوق العراقيين" الذي يعمل على تخصيص جزء من العوائد البترولية وتوزيعها بصورة مباشرة على المواطنين العراقيين، وقد اعتمدت هذه الدعوات على تقدير العوائد البترولية العراقية بين (15 - 20) مليار دولار سنوياً أي ما يعادل حصة تصل نحو (900) دولار للفرد، وأقترح البعض ان يكون الصندوق المالك الوحيد للثروة وان توزع أسهمه على العراقيين [2].

إن إقامة صندوق توزيع عائدات النفط العراقي يمكن أن يسهم حسب أنصار هذا النموذج في تحقيق العديد من المزايا السياسية والاقتصادية:

أ – يمكن أن يساعد الصندوق على حل العديد من المشاكل السياسية من خلال خلق شعور لدى المواطنين بملكية هذه الثروة ، وبالتالي تحفيز المشاركة في النظام السياسي من اجل حماية هذا الملكية.

ب – أن إقامة مثل هذا الصندوق ستقلل الحصة التي ستبقى بأيدي مسؤول الحكومة، وهذا شأنه إن يقلل حدة النزاعات السياسية الناجمة عن تصارع الأحزاب أو الإطراف الساعية إلى السيطرة على عائدات الموارد الطبيعية.

ج – يشجع الصندوق على زيادة كفاءة صناعة النفط، فلما كان مقدار المدفوعات إلى المواطنين يتوقف على كفاءة صناعة النفط، فأن هذا الترابط ينبغي أن يزيد من الضغط السياسي لتطوير هذه الكفاءة.

د – إن هذا الصندوق يفسح المجال في التطوير أسواق الاقتراض، ذلك أن توزيع الحصص النفط على المواطنين يسهم في تكوين دخل منتظم يمكن استخدامه كضمانة للاقتراض .[2]

هـ – أن هذا الصندوق يؤدي الى تقليص تدفق العوائد على الحكومة، ومن ثم تخفيض هيمنة الدولة على الاقتصاد لاسيما إذا كان الناتج المحلي للبلد يعتمد على العوائد البترولية بنسبة (50%) أو أكثر، وبالتالي تقويض الفساد ونهب الريع وكسب الامتيازات، خاصة اذا كانت الحكومة تفتقر إلى القدرة على امتصاص وإنفاق هذه العوائد بشكل كفؤ.

ولهذا الاقتراح أهمية خاصة بالنسبة للعراق إذ أنه سينقل البلد من مجتمع تشتري فيه الحكومة الولاء بتوزيع المنافع إلى مجتمع من حملة الأسهم يمول حكومته (من خلال دفع الضرائب على الدخل والأسهم) ويجعلها مسئولة أمامه، وبهذه الأسهم يمكن للعراقيين من مختلف الأعراق والمذاهب والأديان إن يتمتعوا جميعاً بحصة متساوية من موارد بلادهم، ويمكن أن تشارك الحكومة المركزية والحكومات المحلية في حصيلة الضرائب المولدة من خلال هذه الترتيبات. وقد يلقى هذا الحل قبول قطاع كبير ممن يعانون من البطالة، وبالتالي فأن هذا الاقتراح سوف يوسع من نطاق المشاركة الاقتصادية ويوفر أساسا قوياً للتحول إلى الديمقراطية.

3 ـ التجربة الكويتية [3] :

تُعد الكويت أول بلد في العالم ينشيء صندوقاً للعوائد البترولية وذلك في عقب البترول عام 1953 وسمي بـ"صندوق الاحتياطي العام "عام 1960، وكان يضم جميع استثمارات الحكومة في الداخل والخارج، وفي عام 1976 أنشأت الحكومة صندوق ادخار أطلق عليه " صندوق احتياطي الأجيال القادمة "، إذ كان الهدف من إنشاء هذه الصناديق هو تحقيق العدالة التوزيعية لموارد النفط الناضبة بين الأجيال

---

[2] عبد المجيد نعمان الهيتي، الثروة النفطية من أداة للدكتاتورية إلى أداة للديمقراطية، متوفر على الرابط :
http:// www.althkafaaljadeda.com

[3] احمد جاسم جبار، النفط ومستقبل التنمية، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2009، ص 136.

[3] jean – Francois Sezenc, The Gulf SWF, Myths and Reality Middle East policy, vol 15, no 2 summer, Global lnsight, 2008, p 30.

الحالية والمستقبلية وكذلك تنويع مصادر الدخل الوطني وتوفير ملاذ اقتصاد أمن يتم اللجوء إليه وقت الأزمات، وتدير الصندوق (هيئة الاستثمار الكويتية) وهي هيئة مكلفة بتحقيق عائدات طويلة الأمد من فائض عوائد البترول الكويتي، وتأمين مصدر بديل لموارد الحكومة حين تنضب مصادر البترول من البلاد . وتعد الهيأة المستقلة مسئولة عن إدارة أمور صندوق الاحتياطي العام وأصول صندوق الاحتياطي للأجيال، فضلا عن صناديق أخرى حسب التوجيه الحكومي، وتعد هذه الصناديق الكويتية الأكثر شفافية مقارنة بغيرها ويعد من أقدم الصناديق السيادية[1].

تحول دولة الكويت (10%) من قيمة عائدات البترول إلى "صندوق الأجيال القادمة" الذي يقع تحت مسؤولية "هيئة الاستثمار الكويتية" كونها المؤسسة إلام للاستثمار الكويتي، ويدير مكتب الاستثمار الكويتي الأموال كمستثمر عالمي وتتوزع استثماراته في جميع المناطق الجغرافية، وتهدف هيأة الاستثمار إلى إدارة الجزء المعهود للهيأة من "صندوق الأجيال القادمة" بهدف المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الأموال وتحقيق عائد مجزي على المدى الطويل [2].

أن تطبيق النموذج النرويجي أو الإسكا أو التجربة الكويتية أمر يحتاج إلى دراسات وتمحيص لمراحل نموهما وأسس تطبيقهما على هذه البلدان التي تختلف في أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية عن حال العراق .

4 ـ السياسة النفطية في العراق والاستفادة من التجارب الدولية في استثمار العوائد النفطية بعد 2003 :

منذ حرب الخليج الثالثة عام 2003 كانت كافة العوائد البترولية من الصادرات تودع في حساب واحد لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، وتشرف علية لجنة معينة من قبل الأمم المتحدة تسمى " مجلس الاستشارات والمراقبة الدولية للعراق (IAMB)*.

تم تأسيس صندوق تنمية العراق "Development fund Iraq" بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1483 لغرض الوفاء بالاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، وإعادة أصلاح البني الأساسية، واستمرار نزع سلاح العراق ودفع نفقات الإدارة المدنية العراقية الوطنية وأغراض أخرى لمصلحة شعب العراق.[3]

رغم ما حدث من تغيير بعد حرب الخليج الثالثة فقد ظلت العوائد البترولية محتفظة بأهميتها المحورية كمصدر رئيس لتمويل النفقات، وظلت سلطات الاحتلال الأمريكية التي حصلت على تفويض من مجلس الأمن بموجب القرار 1483، ووفقاً لهذا القرار الذي يتضمن إلغاء العمل ببرنامج النفط والغذاء الموقع عام 1996 بين العراق والأمم المتحدة وتحويل الأموال المتبقية من البرنامج إلى الصندوق، ويذكر في هذا الصدد أن الحاكم الأمريكي للعراق "بول بريمر" قد صادق في يوم 2003/7/7 على الميزانية العراقية المخصصة للنصف الثاني من العام 2003 وبلغت قيمتها حوالي 6 مليارات دولار أمريكي وتمثل العوائد البترولية نحو 3,5 مليار دولار أي تقريبا 90%من مجموع الإيرادات العامة والبالغة (3,8) مليار دولار(وذلك على أساس سعر 20 دولار للبرميل الواحد) والباقي تقدمه الحكومة الأمريكية كمنح إلى العراق، وتصرف على مشاريع تصب في مجال الأمن، وتحسين البنية التحتية للطاقة الكهربائية، والبناء وإعادة الأعمار، وتحسين الخدمات في مجال الصحة والاتصالات، إلا أنها مبالغ ضئيلة جداً بالنظر إلى ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق من حالة خطيرة[1].

---

[1] ستيفين بيرنيت، إدارة الثروة في زمن الاضطراب، أوراق كارنيغي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، العدد 16، بيروت، 2008، ص 8.

[2] الهيأة العامة للاستثمار الموقع الرسمي، متوفر على الرابط: Htpp://www.gov.kw/ar.

* تم أنشاء مجلس IAMB كجزء من صندوق تنمية العراق بواسطة قرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة رقم 1483 في مايو/ 2003.

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا(الاسكوا)، إعادة أعمار العراق، تقرير ورشة العمل عن العراق والمنطقة ما بعد الحرب بيروت، الأمم المتحدة ، 2003، ص 5.

[1] جمال مظلوم وآخرون، العراق بعد الحرب إلى أين، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2003، ص 59.

يودع في الصندوق 95%من مبيعات صادرات النفط الخام ومنتجات النفط والغاز الطبيعي في الصندوق ، ويتم إيداع من مبيعات صادرات النفط الخام ومنتجات النفط والغاز الطبيعي في صندوق التعويضات الذي 5% تم تأسيسهُ بناءاً على القرار رقم 687 لسنة 1991، وتم إيداع ما يقارب 11 مليار دولار – أي ما يعادل بيع 440 مليون برميل تم بيعها في حزيران 2002 ولغاية حزيران 2003 وهذه المبالغ مثبتة بسجلات خاصة – وأيضا تم إيداع مبلغ 7 مليار دولار من حساب العراق لدى الأمم المتحدة العائد لبرنامج النفط مقابل الغذاء، فضلا عن تحويل بعض الأموال العراقية المجمدة للصندوق قدرت بـ 19 مليار [2].

ويتم إدارة العوائد من قبل الأمم المتحدة لحين انتخاب حكومة عراقية دستورية ، وقد أعلن أن الهدف من وراء إنشاءه هو استخدام العوائد البترولية العراقية بشفافية لتلبية الاحتياجات الإنسانية العراقية وإعادة أعمار العراق من الناحية الاقتصادية وإصلاح البنى التحتية وتغطية تكاليف إدارة الشؤون العراقية المدنية بالشكل الذي يحقق التنمية الاقتصادية [3].

يتولى مسؤولية الأشراف والسيطرة على تأسيس وإدارة واستخدام الصندوق لصالح الشعب العراقي وبالنيابة عنهُ – المدير الإداري للسلطة الائتلافية المؤقتة (المدير الإداري)- ويأمر بصرف الأموال من الصندوق لتلك الأغراض التي يحددها هو كأغراض تعود بالفائدة على الشعب العراقي. ويقوم مدير السياسة الاقتصادية في السلطة الائتلافية المؤقتة أو مسئول آخر في السلطة يعينه المدير الإداري، يتولى إدارة الصندوق بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي وبنك الاحتياطي الأمريكي .

ومن اللائحة التنظيمية لصندوق تنمية العراق نلاحظ أن الصندوق يدار من قبل المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة ويكون هو الآمر بالصرف مع مدير السياسات الاقتصادية بالتعاون مع البنك المركزي العراقي وبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وأن العراق لم يمتلك حق التصرف الكامل والمستقل بمواردهُ المالية ، وبموجب القرار رقم 1546 وقرار سلطة الائتلاف رقم (100) تم إنهاء عمل سلطة الائتلاف بتاريخ 2004/6/28وانتقال إدارة الصندوق والرقابة عليه إلى الحكومة العراقية المؤقتة ومن ثم إلى الحكومة العراقية الانتقالية والآن الحكومة العراقية وبذلك امتلك العراق حق التصرف بمواردهُ المالية.

ويمكن عد صندوق التنمية صندوقاً سيادياً وأنه في نفس الوقت يعد صندوقاً متعدد الأهداف على وفق متطلبات السياسة المالية وبسيولة عالية نسبياً أو لأغراض استثمار الاحتياطيات الأجنبية على وفق متطلبات السياسة النقدية وبسيولة نسبية عالية أيضاً.

ويمثل الـ DFI أحد صناديق الاستقرار لمواجهة الحالات العرضية والطارئة في الموازنة العامة، وعلى هذا الأساس تم اقتراح تسعير برميل البترول لأغراض تحديد إيرادات الموازنة العامة للعام 2008 بواقع 57 دولار للبرميل الواحد – وهو سعر اقل من الأسعار المعتمدة حالياً في تصدير البترول الخام بنحو (24-28 دولار للبرميل الواحد)، بغية تراكم موارد أضافية في الصندوق بموجب الفرو قات السعرية الافتراضية وذلك يتعلق باعتماد سياسات استقرار وانسيابية عالية في تمويل النفقات العامة عند تعرض موارد البلاد المالية إلى تقلبات فجائية أو غير مرغوبة خلال السنة المالية ، كما يلحظ أيضاً بأن الاستثمارات المالية في هذا المستوى تميل إلى مبدأ السيولة أكثر من ميلها إلى مبدأ تعظيم العائد مما يجعلها ضمن نطاق وأهداف صناديق الاستقرار التي تعمل على أساس المدة القصيرة [1].

كما يمثل الـ DFI حساب احتياطي بالعملة الأجنبية ويقع ضمن العمليات المتعلقة باستثمار الاحتياطيات الدولية، إذ ينظر إلى موارد الصندوق على أنها سائلة قدر الإمكان لمواجهة أي اهتزازات عاجلة على استقرار القطاع الخارجي في الاقتصاد وانعكاسات ذلك على السوق المالية وعموم الاستقرار الداخلي، وبذلك يعد ضمن هذا المستوى من صناديق الثروة السيادية ومن النمط الذي يتجنب إي تكاليف سلبية

---

[2] محمد بحر العلوم، النفط والسياسة في العراق الجديد (2003-2006) دار ومكتبة الهلال ، بيروت/ الطبعة الاولى، 2008، ص106.

[3] scource watch, Development found for Iraq, project of the center for midi democracy, may, 2004,p 11.

[1] مظهر محمد صالح، صناديق الثروة السيادية تقييم أولي لتجربة صندوق تجربة العراق، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2008، ص 7.

جراء إدارة تلك الاحتياطيات في هذه المرحلة المبكرة من تراكم الاحتياطيات الأجنبية التي تغطي قرابة ثمانية أشهر استيرادية للعراق في الوقت الحاضر وهي لم تبلغ حدودها المثالية وأهدافها النهائية بعد. وأن الذهاب إلى مبدأ التنويع التام يتطلب التحول التدريجي من مبدأ السيولة إلى مبدأ العائد وتعظيمه مما يعني تحمل شيء من المخاطر جراء الاستثمار الطويل الآجل الذي يمتد لأكثر من ستة وبمختلف الموجودات المالية[2].

ثالثا- السياسة النفطية في العراق ومحاولة تعظيم العوائد النفطية :

جرت عدة محاولات لتعظيم العوائد البترولية في العراق للمدة ممن (2003-2013) لذلك قسمت الى مرحلتين :

1 – محاولات بعد حرب الخليج الثالثة من عام 2003 ولغاية 2009:

بعد نهاية حرب الخليج الثالثة عام 2003 وتغيير النظام السياسي في العراق طرأت على السياسة الاقتصادية الكثير من التغيرات، ومن هذه التغيرات في المجال البترولي جرت العديد من الاتفاقيات من أجل زيادة الإنتاج البترولي، ففي عام 2005 جرى التوقيع على مذكرات تفاهم بين العراق وثلاثون شركة أجنبية تتضمن تدريب الكوادر العراقية والأعمال الاستثمارية ودراسات عن المعادن، وقدمت دراسات أولية لاستثمار حقل مجنون، والحلفاية في ميسان، وكذلك جرت في نفس السنة اتفاقية بين وزارة النفط ومجموعة شركات شل (BHP) (بيلتون ودجلة للبترول) هدفت إلى زيادة الإنتاج من حقل الحلفاية، أما الحقول الصغيرة فقد جرى أتفاق مبدئي بين وزارة النفط والشركات الأجنبية لتطويرها مثل حقل الناصرية إلى شركة (أيني ريبول)، وحقل طوبة إلى الشركات (ongc) وسونا طراك وبترو فيني، وحقل ارطاوي إلى (شل، بترو ناس، كانوكي) وحقل الغراف إلى الشركات (ماستينبورت، وروزنيفتكاز تكسبورت)، وحقل العمارة إلى شركة (بترو فيتنام، نور السورية).[3]

كما وقعت وزارة النفط في عام 2005 مذكرة تفاهم لتطوير مشروع غاز ميسان في الجنوب مع شركة (جولف ستاندرد البترولية) والهدف من المذكرة هو تجميع وتوزيع الغاز المصاحب للبترول في الجنوب، والذي يتم إحراقه في الوقت الراهن، وقد قامت الشركة بدراسة تمهيدية حول المشروع بالتعاون مع وزارة النفط العراقية لتنفيذه على مرحلتين الأولى: تمتد لمدة ثلاث سنوات، والثانية: تمتد لمدة خمس سنوات، وتضمنت الخطة تنفيذ التصاميم الهندسية وشراء المعدات وإكمال الإنشاء، وإدارة المشروع ، وكما وقعت الوزارة في العام نفسه عقد مع شركة (كونسوريتوم) يضم شركة (انادار اكو الأمريكية)،(فيتول السويسرية)، (دوم انترناشينال الإماراتية)، لتنفيذ دراسة لحقلي (صبة واللحيس) [1].

وفي عام 2006 منحت وزارة النفط العراقية عقد خدمة مع شركة (بتريل ربسوسيس الايرلندية) لتنفيذ عمليات تطوير إضافية لحلقي (الصبة واللحيس) النفطيين الواقعيين بالقرب من الحدود الكويتية، وقد تضمن العقد تنفيذ عمليات تطوير لرفع معدلات الإنتاج إلى أربع أضعاف، ليصل إلى 200 ألف برميل خلال ثلاث سنوات، وكما وقعت وزارة النفط العراقية مع شركة (شل) للاستكشاف مذكرة تفاهم لتقديم الدعم الفني لدراسة حقل كركوك الشمالي [2]، وكذلك الانتهاء من المرحلة الثانية من إنجاز تطوير (مجنون) من قبل وزارة النفط العراقية ، وكما وقعت حكومة الإقليم في كردستان مع شركة (دانه الإماراتية) ومع شركة تركية وشركة أخرى نرويجية للقيام بدراسة وبحوث نفطية.[3]

كما تم تطوير حقل الأحدب في عام 2008 بموجب عقد خدمات بترولية مع شركة سي.إن.بي.سي الصينية وتبلغ قيمة العقد (ثلاثة دولار) لتطوير الحقل الواقع جنوب بغداد، والذي يتوقع أن ينتج بعد ثلاث سنوات .كما وقعت وزارة النفط على اتفاقية مع شركة (داتش رويال شل) تقتضي بإقامة مشروع مشترك

---

[2] مظهر محمد صالح،الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، سلسلة كتب،بيت الحكمة، العدد 19،بغداد، 2010،ص 115.

[3] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الملخص المعد لإدارة الحوار الإقليمي حوار إستراتيجية التنمية الوطنية في المنطقة الجنوبية في العراق، بغداد، 2006، ص 13.

[1] Ahmed Mousa Jiyad ,the legality of Iraq oil contracts remains questionable, moiddle East Economic survey (MEES),vol,jan,2010 ,p52

[2] احمد بريهي علي ، الجوانب المالية في عقود الخدمة النفطية وادارة العمليات ،مجلة الدراسات الاقتصادية ،بيت الحكمة بغداد 2011،ص 8.

[3]) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك)، متابعة شؤون الأعضاء، النشرة الشهرية، العدد الرابع، 2006، ص 3.

لجمع ومعالجة وتسويق الغاز المصاحب من حقول نفط الجنوب، وتقدر قيمة العقد بمليارات الدولارات، ومن المقرر أن يتحول الاتفاق المبدئي إلى عقد طويل الأمد، ويعد الاتفاق هذا الثاني بعد شهر من توقيع اتفاق حقل الأحدب [4].

2- محاولات من (2009-2011) في ظل جولات التراخيص:

تمنح المادة (9) من مشروع قانون النفط والغاز حق إعطاء تراخيص العمليات البترولية على أساس عقد تنقيب وإنتاج بين الوزارة أو الهيئة الإقليمية وشخص عراقي أو أجنبي، معنوي أو حقيقي الذي يبين للوزارة أو الهيئة الإقليمية الأهلية الفنية والقدرة المالية على وفق معايير أهلية الشركات الموضوعة من قبل المجلس الاتحادي للنفط والغاز.

ونتيجة لتراجع البني التحتية التي أصابت القطاع البترولي، والمتمثلة بمنظومات الإنتاج والنقل والتصدير، وعدم قدرة العراق على توفير الإمكانات المالية والفنية لاسيما الملاكات التي تسربت بسبب الظروف إلى خارج العراق أو للعمل في قطاعات أخرى.

وعقود جولات التراخيص البترولية هي عقود خدمة تعمل فيها الشركة المتعاقدة كمقاول تحت إشراف وسيطرة الجهات المالكة (الحكومة)، وتأخذ ما تصرفه من كلف استثمارية أو مكافآت (أجور خدمة) حسب ما تقوم بإنتاجه من كميات إضافية من النفط المستخرج، ولا علاقة لها بملكية الاحتياطي أو البترول المنتج، أن صيغة عقود الخدمة صيغة شائعة في العالم، وتكون الشركات المتعاقدة عادةً شركات متوسطة الحجم – إذ أن الشركات البترولية الكبيرة – لا تفضل على هذه العقود لأنها لا تسمح لها بإضافة الاحتياطي إلى ومجوداتها المعلنة لتحسين قيمة أسهمها في الأسواق [5] ، وأدناه أهم جولات التراخيص النفط :

1- جولة التراخيص الأولى:

يبلغ عدد الحقول البترولية العراقية الحالية (73) حقلاً نفطياً،وتم الإعلان في 2009/6/30 من قبل وزارة النفط العرقية عن مجموعة من العقود لتطوير ستة من الحقول البترولية المنتجة والمطورة في جولة التراخيص الأولى، بمشاركة (32) شركة عالمية تمثل 18 بلد في مزاد علني، وتعد هذه الحقول من الحقول الكبيرة ، إلا أن الشركات بدت مترددة في التقدم بعروض لاعتبارات تتعلق بعضها بالشروط العراقية لاسيما في ما يتعلق بالحصص ويتعلق الآخر باعتبارات أمنية رغم تضمينات قدمتها الحكومة، ويرى البعض إن الشركات الأجنبية ربما غير راغبة في إلزام نفسها باستثمارات ضخمة لحين الاطمئنان على الوضع الأمني بعد انسحاب القوات الأمريكية [1]، والجدول (4) يوضح بيانات عن الحقول البترولية التي طرحت في جولة التراخيص الأولى.

---

[4] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، متابعة شؤون الأعضاء، النشرة الشهرية، العدد الحادي عشر، 2007، ص14.

[5] فالح الخياط، جولة التراخيص النفطية الاولى وخطرها على الصناعة النفطية العراقية، بحث مقدم مؤتمر باريس لخبراء النفط، 2008، ص7.

[1] مثنى مشعان، الأهمية الإستراتيجية لنفط العراق في منظور قوى الاستهلاك الدولي، بحث غير منشور، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2009، ص 12.

جدول (4)

الحقول البترولية المطروحة في جولة التراخيص الأولى عام 30/6/ 2009

ت	الحقل	القيمة التي اعطتها الوزارةعن كل برميل أضافي	الشركة المتقدمة للاستثمار	العائد الذي تريده الشركات عن كل برميل إضافي	نتيجة العرض
1	حقل الرميلة	2دولار	تحالف شركتي (اكسون- موبيل)الامريكية مع (بتروناس) الماليزية	4.80دولار	لم توافق الوزارة على عرضها
			أئتلاف شركة النفط الصينية (PCNP) وبرتش بتروليوم البريطانية (BP)	3.99دولار	فازت بالاستثمار
2	حقل باي حسن	4دولار	الشركة الامريكية كونوكوفليبس	26.70دولار	لم تقبل بسق الوزارة
3	حقل ميسان	2.3دولار	أئتلاف شركتين صينيتين (CNOOC) وسنوك إنتر ناشول	25.4دولار	لم تقبل بسق الوزارة
4	حقل الزبير	2دولار	إئتلاف شركات ايني الايطالية وشركة اوكسيدنتال الامريكية وشركة كوريا للغاز	4دولار	فازت بالإستثمار بعد أن وافقت على سقف وزارة النفط
			ائتلاف بقيادة شركة اكسون الامريكية ائتلاف بقيادة شركة (ONGC) الهندية	4.90دولار	لم تقبل بسقف وزارة النفط
5	حقل غرب القرنةالمرحلة (١)	1.90دولار	مجموعة شركات الفرنسية توتال والامريكية ولوك اويل الروسية	4دولار	لم تقبل بسقف وزارة النفط
			اكسون موبيل االامريكية وشل البريطانية الهولندية	4دولار	فازت بالأستثمار بعد أن وافقت على سقف وزارة النفط
6	حقل كركوك	4دولار	اربع شركات بقيادة شركة شل	7.89	لم تقبل بسقف الوزارة
7	حقل عكاز الغازي		شركة أديسون الايطالية		لم تقبل بسقف الوزارة
8	حقل المنصورية الغازي		لم تتقدم أي شركة لأستثماره		

المصدر:
وزارة النفط ، المديرية العامة للعقود والتراخيص النفطية، 2010.

ويبين في الجدول (4) معلومات عن الحقول البترولية التي طرحت في جولة التراخيص الأولى، وتضمنت هذه الجولة ستة حقول بترولية وهي (الرملية الشمالي والجنوبي، وغرب القرنة (المرحلة الأولى)، والزبير وكركوك وباي حسن و ميسان، فضلاً عن حقلي المنصورية وعكاش الغازيين)، لقد عرضت هذه الحقول في إطار عقود الخدمات التقنية ولمدة عشرون عاماً، وتنتج هذه الحقول (2250) مليون ب/ي وهو ما يعادل نحو (90%) من إنتاج العراق الحالي من البترول الخام، وتؤمن نحو (95%) من الإيرادات العامة، وقد تمخضت جولة التراخيص الأولى عن إحالة ثلاثة حقول عملاقة هي حقل الرميلة (الشمالي والجنوبي)، وغرب القرنة المرحلة الأولى، والزبير والتي هي بعهدة نفط الجنوب إلى مجموعة من الشركات البترولية الأجنبية، أما حقول كركوك وباي حسن وميسان والحقليين الغازيين وعكاش والمنصورية فلم تحظ بعقود تطوير من قبل الشركات البترولية الأخرى، ولذلك بقيت تلك الحقول تحت الجهد الوطني متمثلاً بشركتي نفط الشمال ونفط ميسان، لقد استهدفت وزارة النفط العراقية من وراء جولة التراخيص الأولى تحقيق زيادة في إنتاج النفط العراقي بمعدل (1,5) مليون ب/ي، وستقوم الشركات الأجنبية بزيادة إنتاج الحقول التي حصلت على تطويرها بمعدل (10%) خلال السنوات الثلاثة الأولى فيما ستحقق الإنتاج المتفق عليه في السنوات التي تليها أي أن إنتاج العراق سيصبح نحو أربع مليون ب/ي بعد خمس سنوات إي في عام 2015 فيما ستصل ذروة الإنتاج الذي ستضيفه هذه الشركات إلى الإنتاج الحالي بنحو (3,750) مليون ب/ي ب بعد نحو حوالي سبع سنوات وربما يكون ذلك في عام 2017 ومن ثم سيرتفع إنتاج البترول العراقي إلى نحو خمسة مليون ب/ي في العام ذاته[1] .

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، عبد الجبار عبود ألحلفي، أهمية جولات التراخيص في السياسة النفطية، بحث غير منشور، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2011.، ص 8.

2 ـ جولة التراخيص الثانية:

بعد جولة التراخيص الأولى قامت وزارة النفط بجولة التراخيص الثانية في كانون الأول 2009 وطرح فيها 10 حقول نفطية وحقل غازي يضم حقول مكتشفة وغير مطورة، وتنافست 45 شركة من جنسيات مختلفة (من 23 دولة) على هذه الحقول، إما الحقول المشمولة بهذه الجولة فهي حقل مجنون، وغرب القرنة، والغراف، مجموعة الكفل، مرجان، بدرة، وكما موضح في الجدول (5)، وستشمل جولة التراخيص مجموعة الحقول الشرقية التي تضم حقل خشم الأحمر، وقمر والقيارة والنجمة في محافظة نينوى، ولقد تم توقيع سبعة حقول للتطوير من أصل عشر جرى طرحها للشركات البترولية العالمية في هذه الجولة .

الجدول (5)
الحقول البترولية التي شملها الاستثمار في جولة التراخيص الثانية في 30/11/ 2009

ت	الحقل	حجم الاحتياطي مليار برميل	اسم الشركة	توزيع الحصص بين الشركات	عائد الخدمة (دولار)/ برميل	ذروة الإنتاج
1	غرب القرنة المرحلة (2)	13	لوك اويل الروسية	85%	1.15	م.ب/ي 1.850
			ستات اويل النرويجية	15%		سنوات(7)
2	مجنون	12.6	شل الهولندية البريطانية	60%	1.39	م.ب/ي 1.800
			بتروناس الماليزية	40%		سنوات(6)
3	الحلفاية	4.1	الصينيةCNPC	50%	1.4	535 الف ب/ي
			توتال الفرنسية	25%		سنوات(6)
			بتروناس الماليزية	25%		
4	الغراف	0.9	بتروناس الماليزية	60%	1.49	230 الف ب/ ي
			جابكس اليابانية	40%		
5	بدرة	0.1	كاز بروم الروسية	40%	5.5	170 الف ب/ ي
			تي بي التركية	10%		
			كوكاز الكورية	30%		
			بتروناس الماليزية	20%		
6	نجمة	0.9	سنكولد الانغولية		6	110 الف ب/ ي
7	القيارة	0.8	سنكولد الانغولية		5	120 الف ب/ ي

المصدر: مهند الشخيلي، جولات التراخيص النفطية العراقية، متاحة على الرابط التالي .WWW. Knol.google.com .

ومن المتوقع أن ترفع العقود الفائزة بتطوير الحقول البترولية في جولة التراخيص الثانية بنحو (4,765) مليون برميل يومياً لتصل الطاقة الإنتاجية للعراق إلى نحو (12) مليون برميل خلال العقدين القادمين، وستضيف هذه الجولة إلى أنتاج البترول العراقي نحو (4,750) مليون ب/ي في عام 2017 ومن ثم سيرتفع إلى نحو (10) مليون برميل ب/ي في العام ذاته خلال الجولتين الأولى والثانية [1].

ومن مزايا جولات التراخيص البترولية أنها تحقق مزايا عدة وهي [2]:

1 – أنها عقود خدمة بأجور متدنية وليست عقود مشاركة بالإنتاج مما يسمح باستمرار السيطرة الوطنية على الصناعة البترولية بملحقاتها المتعددة.

2 – تحديث الصناعة البترولية العراقية المتهالكة من خلال التكنولوجيا الحديثة والخبرات التي ستنقلها الشركات البترولية الأجنبية إلى العراق.

---

[1] نبيل جعفرعبد الرضا، عبد الجبارعبود الحلفي، أهمية جولات التراخيص في السياسة النفطية العراقية، مصدر سابق، ص 9.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، عبد الجبار عبود الحلفي، أهمية التراخيص في السياسة النفطية العراقية، نفس المصدر، ص12.

3 – ارتفاع العوائد البترولية نتيجة الزيادة في إنتاج وتصدير البترول العراقي.

4 – مساهمتها في بناء البنية التحتية وتوفير الخدمات ورفع مستوى معيشة المواطنين.

5 – توفير عشرات الآلاف من فرص العمل للعراقيين وهو ما ينعكس إيجابياً على تقليل معدل البطالة في العراق .

6 – تحفيز القطاعات الاقتصادية الأخرى على النمو والتطور استجابة للتطور الهائل الذي ستشهده الصناعة البترولية العراقية.

7 – ستسهم هذه العقود بتحسين المناخ الاستثماري في العراق مما يحفز المزيد من الشركات الأجنبية على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى في العراق.

الاستنتاجات :

1) ان السياسة البترولية في العراق أخفقت في تطوير الصناعة البترولية فالبنى التحتية التي أصيبت بالإضرار.
2) طبيعة أدارة العوائد البترولية التي كانت متبعة في العراق كانت قاصرة عن إدارة العوائد بشكل الصحيح بحيث يتلائم مع المسؤولية الملقاة على عاتق الدولة .
3) يعد تدهور الوضع الأمني والسياسي من التحديات الكبيرة التي تواجه ادارة العوائد البترولية .
4) نلاحظ تذبذب واضح في مستوى الإنتاج لقطاع البترول في العراق وبالتالي قلة الكميات المصدرة بالرغم من الاحتياطيات الكبيرة التي يمتلكها.
5) نلاحظ أن العوائد البترولية تشكل الجانب الكبير في الناتج المحلي الإجمالي، وضعف مستوى نشاط القطاعات الأخرى المكونة للناتج فأصبح اقتصاداً ريعياً.

التوصيات.

1) على الدولة إعادة النظر في الآليات الحالية في إدارة العوائد البترولية من خلال فتح صندوق لحفظ ايرادات البترولية واقامة جهة مستقلة تعمل على ادارة العوائد البترولية.
2) لغرض إدارة العوائد البترولية وتحقيق فائدة كبيرة العمل على تحديث بعض القوانين والتشريعات بما يتلاءم مع فلسفة الدولة الحالية في ضوء آلية السوق.
3) من اجل زيادة العوائد وإدارتها بما يحقق الرفاهية للشعب ، يجب تشجيع وتحديد نوع العلاقة الاستثمارية بين الشركات الأجنبية وشركات البترول الوطنية .
4) إيجاد آليات رصينة لإدارة العوائد البترولية والتطلع إلى إدارة سليمة لتحقيق أهداف هده الإدارة، وإنفاق العوائد على القطاعات الاقتصادية انتاجية واستثمارية بهدف تطوير هده القطاعات وتقليل الاعتماد على عائدات البترول.
5) العمل على تنويع الناتج المحلي الإجمالي العراقي عن طريق مساعدة القطاعات الاقتصادية الأخرى من زيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل من الاعتماد على الإقطاع النفطي .

أولا ـ المراجع العربية :-

أ- الكتب :

1- إبراهيم بحر العلوم، النفط والسياسة النفطية في العراق الجديد، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الاولى، بيروت، 2006.

2- محمد بحر العلوم، النفط والسياسة في العراق الجديد (2003-2006) دار ومكتبة الهلال ، بيروت/ الطبعة الأولى، 2008.

3- فاروق القاسم، النموذج النرويجي أدارة المصادر البترولية، سلسلة كتب تقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني لثقافة والفنون –الكويت ، 2010 .

4- د. سمير صارم ، انه النفط يا(...) الابعاد النفطية في الحرب الامريكية على العراق ، دار الفكر ، دمشق، 2003 .

5- د.نبيل جعفرعبد الرضا ، اقتصاد النفط ، لبنان، دار إحياء التراث العربي ، 2011 .

ب ـ البحوث والدوريات:

1- امال شلاش، عائدات النفط وتمويل التنمية في العراق، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية،مجلة التقافة الجديدة، العدد311، دمشق، 2004.

2- احمد بريهي علي ، الجوانب المالية في عقود الخدمة النفطية وادارة العمليات ،مجلة الدراسات الاقتصادية ،بيت الحكمة بغداد 2011.

3- مظهر محمد صالح، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق، بحث منشور، البنك المركزي العراقي، 2006.

4- عبد علي كاظم المعموري وآخرون، مستقبل التواجد الأمريكي في العراق، مجلة أبحاث عراقية، العدد 22، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2007.

5- فلاح خلف الربيعي، سبل مواجهة آثار برامج التكييف الهيكلي على الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد 6،26 200 .

6- كاظم مجبل مشلوش، دراسة عن آلية مقترحة للنهوض بالصناعة النفطية في العراق، مجموعة الانفراج النفطية، 2006.

7- يحيى حمود حسن، خصخصة القطاع النفطي في العراق الممكنات والتحديات، الاقتصادي الخليجي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 14، 2007.

8- مجيد الهيتي، مساهمة في النقاش حول نفطنا، مركز الرافدين للدراسات الإستراتيجية، مجلة الثقافة الجديدة، دمشق، 2003.

9- رمزي سلمان، السياسة النفطية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 305، بيروت، 2004.

10-جمال مظلوم وآخرون، العراق بعد الحرب إلى أين، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2003 .

11-فالح الخياط، جولة التراخيص النفطية الاولى وخطرها على الصناعة النفطية العراقية، بحث مقدم مؤتمر باريس لخبراء النفط، 2008.

12-مظهر محمد صالح، صناديق الثروة السيادية تقييم أولي لتجربة صندوق تجربة العراق، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2008.

13-مظهر محمد صالح قاسم، الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، سلسلة كتب، بيت الحكمة، العدد 19، بغداد، 2010.

14-مثنى مشعان، الأهمية الإستراتيجية لنفط العراق في منظور قوى الاستهلاك الدولي، بحث غير منشور، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2009 .

15-نبيل جعفر عبد الرضا، عبد الجبار عبود ألحلفي، أهمية جولات التراخيص في السياسة النفطية، بحث غير منشور، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2011.

ج - الرسائل الجامعية :

1- احمد جاسم الياسري، النفط ومستقبل التنمية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2009.

د – التقارير والنشرات :

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، إعادة أعمار العراق، تقرير ورشة العمل عن العراق والمنطقة ما بعد الحرب بيروت، الأمم المتحدة ، 2003.

2- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الملخص المعد لإدارة الحوار الإقليمي حوار إستراتيجية التنمية الوطنية في المنطقة الجنوبية في العراق، بغداد، 2006.

3- صباح صادق جعفر، قانون استيراد وبيع المنتجات النفطية رقم (9) لسنة 2006، الطبعة الاولى، بغداد، 2006 .

4- إبراهيم شريف وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009 .

5- علي عجيل منهل، الأصدقاء الأمريكيين ونموذج نفط الإسكا، الحوار المتمدن، بغداد، العدد 2899، 2010.

6- ستيفين بيرنيت، إدارة الثروة في زمن الاضطراب، أوراق كارنيغي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، العدد 16، بيروت، 2008 .

7- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك)، متابعة شؤون الأعضاء، النشرة الشهرية، العدد الرابع، 2006.

8- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، متابعة شؤون الأعضاء، النشرة الشهرية، العدد الحادي عشر، 2007.

9- جمهورية العراق، وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، السنة 29، العدد 2984، 1951.

10- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، الهيئة الاستراتيجية العراقية لأعادة اعمار العراق، ستراتيجية التنمية الوطنية (2005 - 2007) بغداد، 2004.

هـ – المواقع على شبكة الانترنت :

1- عبد الحميد رشيد، نفط العراق إلى أين متوفر على الرابط التالي:

www.razgar.com

2- فاروق القاسم، النرويج كسب نعمة النفط وتجنب نقمتهُ، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متوفر على الرابط االاتي :

Htpp:// www. Iraqi economists.net.

3- عبد المجيد نعمان الهيتي، الثروة النفطية من أداة للدكتاتورية إلى أداة للديمقراطية، متوفر على الرابط :http:// www.althkafaaljadeda.com

ثانياً – المراجع الاجنبية :

1- Kamil K.Al-adh, Optimization Policies for the Management of the Iraqi Oil Extraction Industray, Asearch Paper delivered at the international conference on oil and Gas policies in Iraq, the French Institute for research in coopration with Iraqi center for searches, paris, 2005 .

-2 Adnan Hassan, Apractical Guide to Soverigen wealth Funds, London, Euromoney instiutional investor pic, 2009 .

-3 jean – Francois Sezenc, The Gulf SWF, Myths and Reality Middle East policy, vol 15, no 2 summer, Global lnsight, 2008 .

-4 scource watch, Development found for Iraq, project of the center for midi democracy, may, 2004 .

-5 Ahmed Mousa Jiyad ,the legality of Iraq oil contracts remains questionable, moiddle East Economic survey (MEES),vol,j an,2010 .